

التربية والتنمية

أ/ محمد الطاهر طعيلي

مقدمة:

مثل صيني يقول:

" إن أعطيت أحدا سمكة استطاع أن يأكل مرة واحدة، وأما إن علمته صيد السمك كان له ما يأكل مدى الحياة. وإن صممت مشروعا لسنة واحدة، ازرع حبة، وإن صممت مشروعا لعشر سنوات ازرع شجرة. أما إذا صممت مشروعا لمئة سنة، كان عليك أن تربي الشعب. فإن غرست شجرة حصدت عشرة أضعاف أما إذا ربيت الشعب، فإنك تحصد مئة ضعف."

هذا المثل يعبر عن دور التربية في التنمية الشخصية والوطنية. لقد اكتسبت التربية خلال العقود الأخيرة أهمية كبيرة سواء على المستوى الفردي أو الشعبي، كما أم عددا من كبار علماء الاقتصاد قادوا حملة دعائية للاستثمار في رأس المال البشري، وكان أبرز هؤلاء الاقتصادي الأمريكي ثيودور شوليتز (1981) وكذلك فريدريك هاريسون هذا الأخير يرى أن الثروة الأمم تتوقف على تنمية مواردها البشرية أكثر مما تتوقف على تنمية مواردها الطبيعية أو المادية، وهو القائل: "إن بلدا يعجز عن تنمية كفاءات شعبه ومعارفه وعن حسن استغلالها في الاقتصاد الوطني هو بلدا عاجزا عن تنمية أي شيء آخر."

كما نجد دروكر (1961) وكذلك بساشا و بولوس (1988) هؤلاء كذلك يؤكدون على أهمية التربية في الازدهار الاقتصادي والتقدم العلمي والتكنولوجي.

بدأ الاهتمام بمواضيع التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على أيد العلماء - علماء الاقتصاد والاجتماع والسياسيين - وقد بدأت التنمية في أوروبا عقب الخراب الذي سببته الحرب العالمية الثانية، وقد حدثت الدول المستقلة حديثا حدو الدول الأوروبية فهي إذن قضية تشغل حاليا بال الكثيرين سواء في الدول المتقدمة أو النامية. فالدول المتقدمة تريد أن تضاعف تقدمها وأن تحتفظ بإنجازاتها الحضارية والدول النامية تحاول التغلب على مشكلات تخلفها لتلحق بالدول المتقدمة التي سبقتها في مجال الحضارة. ولذلك تتطلع معظم الدول النامية إلى إنجاز ما يمكن إنجازه في معركة التنمية، وكسب عنصر الزمن لصالحها فتبنت سياستها قضية التنمية ووضعت إجراءات وخطط لتنفيذها من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

مفاهيم التنمية:

لم يتفق علماء الاقتصاد والتخطيط على المفهوم الدقيق والثابت للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وذلك لاختلاف المجتمعات في الدرجة الحضارية أو القوة الاقتصادية وانتمائهم إلى عوالم مختلفة.

إنها مفهوم مطاط وثقل بقيم ذات أبعاد فلسفية تاريخية، عقائدية واقتصادية ويخضع معناها لتأثير الايديولوجيا وللهدف منها ووسائل بلوغها.

وقد تم تداول هذا المصطلح بعد حصول معظم الدول على استقلالها وبالضبط في أوائل النصف الثاني من هذا القرن، وخاصة بعد أن عرف العالم تقسيما ثلاثيا وأصبحت التنمية هي المعيار الذي يقاس على أساسه موقع الدول في الحضارة المعاصرة وفي المجتمع الدولي¹. لقد صار مصطلح التنمية يستعمل للفرقة بين هذه المجتمعات في درجة تطورها الحضاري ونموها الاقتصادي وإنتاجها الصناعي.

و لا شك أن من بين مفاهيمها أو أن هدفها اللحاق بركب الحضارة و توفير الحياة الكريمة لكل فرد من أفراد المجتمع ، و لا يتم هذا إلا عن طريق التدخل الإرادي للمجتمع وقدرة أفرادها على البناء و التنظيم و التخطيط و التصميم و التوجيه و الابتكار و الاستثمار الجيد للموارد المادية و البشرية المنتجة باستمرار مع زيادة نموه.

إنها تحسين لشروط معيشة الطبقات الشعبية اقتصاديا و اجتماعيا و هي تفترض تراجعاً ملحوظاً للفقر و الجهل و المرض و الجوع و البطالة و الظلم و الجور و الفساد. و هي الجهد المنقطع لتنمية موارد المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بقصد القضاء على التخلف واللحاق بركب الحضارة وتوفير الحياة الكريمة لكل فرد من أفراد المجتمع. وقد عرفها محمد العمادي (1969) بأنها النمو الإداري المحدث الذي يتوصل إليه نتيجة إجراءات وتدابير مقصودة يعبر عنها في عصرنا الحاضر ببرامج وخطط وسياسات تهدف إلى تحقيق معدلات معينة في النمو.

والتنمية حسب صلاح الدين ناصف (1969) هي عملية تطويرية تاريخية طويلة الأمد يتطور خلالها الاقتصاد القومي إلى اقتصاد متحرر، تبدأ فيه الزيادة في الدخل القومي ودخل الفرد. إنها عملية تغيير اقتصادي واجتماعي وسياسي تؤدي في النهاية إلى تغيرات جذرية كلية في المجتمع ككل.

إن التنمية ليست ظاهرة اقتصادية بحتة، وإنما تغيير جذري يمتد ليمس ما هو أبعد من الجوانب المادية والمالية لحياة الناس فهي عملية متعددة الأبعاد و تتضمن إعادة تنظيم وتوجيه الأنظمة والهياكل الاقتصادية والاجتماعية في بلد ما.

ويجدر بنا الإشارة إلى التعريف الذي أقرته هيئة الأمم المتحدة سنة 1956 والذي ينص على أن " التنمية هي العملية التي يمكن بمقتضاها توجيه الجهود لكل من الأهالي والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على

الاندماج في حياة الأمة والإسهام في تقدمها " هذا التعريف يحدد ثلاث مبادئ أساسية ينبغي أن تتوفر في أي مشروع للتنمية:

1. مشروعات التنمية يجب أن تكون جزءا من سياسة الدولة التي تتمثل في خطة قومية شاملة للإصلاح.

2. التنمية عملية تغيير مستمرة وشاملة أي أنها عملية اجتماعية واقتصادية.

3. ضرورة تكاثف المواطنين والدولة في تنفيذ مشروع التنمية ولابد من أن يكون موقف الأهالي إيجابيا وأن يتفاعلوا ويقتنعوا بأهمية المشروع وتقدروا نتائجهم.

وفي التعاريف السابقة للتنمية يمكن استنتاج ما يلي:

• تنمية عملية حركية.

• عملية التنمية لها ارتباط بثقافة المجتمع في أصولها ونتائجها.

• عملية التنمية تهدف إلى الرخاء المادي المرتبط بعدالة التوزيع قبل وبعد الإنتاج.

• عملية التنمية هدفها الأسمى تنمية المجتمع في أبعاده المادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية.

إذن موضوع التنمية الاقتصادية يرتبط بالفلسفة الفكرية التي يتبناها المجتمع والتي تحدد نظرته إلى الحياة الإنسانية بصورة عامة وإلى موضوع الثروة وحيازتها وتنميتها بصورة خاصة. ومن هذا نجد فشل النماذج التنموية التي فرضت قصرا على الشعوب، لأنها اهتمت بالتنمية الاقتصادية البحتة وأغفلت مختلف التغيرات في حركة المجتمع.

مقومات التنمية: هناك ثلاث مقومات رئيسية للتنمية: بشرية - مالية - اجتماعية.

1-المقومات البشرية: ويتمثل في إعداد العنصر البشري كما وكيفا بالصورة التي تتطلبها التنمية الشاملة. هذه الأخيرة تتطلب رفع الكفاية الإنتاجية للعنصر البشري، ويعتبر التعليم أهم العوامل في تنمية القوى البشرية المؤهلة للتنمية.

2-المقومات المالية: التنمية تتطلب وجود الموارد الطبيعية ورأس المال العيني المتمثل في المعدات والمباني والآلات التي يحوزها المجتمع.

3-المقومات الاجتماعية:

تتمثل هذه العوامل في عقيدة المجتمع ونظمه السياسية والاجتماعية وأطره الثقافية، هذه العوامل تلعب دورا بارزا في عملية التنمية.

إن الجوانب السياسية والاجتماعية والنفسية ونظام الحكم والنظام التشريعي ومستويات التعليم والصحة ودور العائلة ودور الدين كلها أمور تؤثر في مجرى التنمية.

التنمية الاقتصادية:

هي العملية التي تستهدف أحداث تغيرات هيكلية في بنية الاقتصاد القومي تجعله أكثر قدرة على الإنتاج بحيث يتحقق من خلال هذه العملية زيادة مستمرة في متوسط إنتاجية الفرد أو قدرات المجتمع على الإنتاج تمكنه من توفير الاحتياجات السلعية المختلفة للمجتمع.

التنمية عملية الانتقال من وضع التخلف إلى وضع التقدم فهي تعني جملة ما تعني إحداث تغيرات جوهرية في هيكلها الاقتصادية للمجتمع (هياكل الإنتاج والاستهلاك والتوزيع والاستثمار) بهدف إحداث معدلات نمو متزايدة للاقتصاد القومي إلى جانب التغيرات اللازمة للنمو الاقتصادي.

وقد عرفت التنمية الاقتصادية في السبعينات على أنها خفض أو القضاء على الفقر وسوء توزيع الدخل والعمالة، وذلك من خلال الرفع المستمر لمعدلات النمو الاقتصادي. وباختصار فهي عدالة توزيع من خلال النمو الاقتصادي.

وتعرف بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة. وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان، فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع.

وتتوقف التنمية الاقتصادية على عدة عوامل:

- 1- الموارد الطبيعية.
- 2- توفر المناخ الاجتماعي لدى أفراد الشعب.
- 3- زيادة المعرفة والمهارة البشرية وتطبيقها على الإنتاج والعمل باستمرار من خلال اكتشاف المعرفة الجديدة.
- 4- زيادة رأس المال أو موارد الإنتاج الأخرى بالنسبة لكل فرد من السكان.

أهداف التنمية الاقتصادية:

هذه الأهداف كلها تدور حول رفع مستوى معيشة السكان وتوفير أسباب الحياة الكريمة لهم. ويمكن إجمال الأهداف الأساسية التي يجب أن تتبلور حولها الخطة العامة للتنمية:

- 1- زيادة الدخل القومي وذلك للقضاء على الفقر والرفع من مستوى المعيشة وتحاشي تفاقم المشكلة السكانية.

2- رفع مستوى المعيشة: يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا، ولعل أقرب مقياس للدلالة على مستوى معيشة الفرد هو متوسط ما يحصل عليه من دخل، فكلما كان المتوسط مرتفعا، كلما دل ذلك على ارتفاع مستوى معيشته، فلا بد أن تعمل التنمية الاقتصادية على زيادة متوسط دخل الفرد حتى يتسنى رفع مستوى معيشته، كما ينبغي التحكم في معدل المواليد وتحقيق نظام عادل لتوزيع الدخل القومي بين السكان.

دور التعليم في التنمية الاقتصادية:

اعتبار التعليم كأحد العوامل الرئيسية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لم تبدأ إلا في العصور الحديثة وذلك عندما اتجه بعض العلماء إلى التركيز على أهمية التعليم ومحاولة قياس العائد من الاستثمارات التي تخصص له. وتعبير ألفرد مارشال أول من رأى أكثر الاستثمارات الرأسمالية قيمة ما يستثمر في التعليم. وتكمن أهمية التعليم من الناحية الاقتصادية في الجوانب التالية²:

1. توفير فرص أفضل لحدوث تقدم علمي وتطور تكنولوجي في المجتمع ورفع الكفاية الإنتاجية وهذا يؤدي إلى زيادة الإنتاج ورفع معدلات النمو الاقتصادية.
2. تزويد المجتمع باحتياجاته من الكفاءات العامة والمهارات الفنية التي تتطلبها التنمية.
3. زيادة الطلب على الكثير من السلع والخدمات وبالتالي فتح مجالات أوسع للعمالة والإنتاج.
4. يكشف التعليم عن قدرات ومهارات الأفراد وتنميتها كما يزيد من القدرات الخلاقة والإبداع.

5. يزيد التعليم من طموح وتطلعات الأفراد والجماعات للرفي الحضاري ويتيح لهم فرص الحراك الاجتماعي والرفي في السلم الاجتماعي.

6. يساعد التعليم الأفراد والجماعات على تقبل عمليات التغيير الاجتماعي المصاحبة للتنمية.

7. يعتبر التعليم استثمارا بشريا قوميا ساهم بأكثر من 50% في الارتفاع الذي طرأ على الدخل القومي الأمريكي خلال الخمسينات من هذا القرن حسب الاقتصادي شولتز.

8. رأس المال البشري أهم عوامل التنمية الاقتصادية، فالمشروعات أيا كان نوعها أو مجالها لا تقوم وحدها ولكنها تقوم بناء على رغبة الإنسان وذلك بعد توفر الخبرة الفنية التي تقوم بتشغيلها وتنظيم إنتاجها.

وقد رأى بعض الاقتصاديين أن دور التعليم بالدرجة الأولى هو إعداد القوى العاملة للتنمية الاقتصادية وهذا ما جعل من عملية التعليم عملية اقتصادية كبرى تلعب دورا أساسيا في التنمية عن طريق إعداد القوى العاملة وتنمية مهاراتها العلمية والعملية اللازمة للإنتاج.

ولعل الدراسات التي قام بها هيرمان ميلر Hermen Miller وثيرودور شولتز T.C.Schultz وغاري بيكر Gary Becker وكذلك دراسة ج.ر. والش كلها تشير إلى القيمة الاقتصادية للتربية وأن هناك ارتباط بين نوع ومستوى تعليم الفرد ودخله.

دراسة شولتز:

قام من خلال هذه الدراسة بقياس الترابط بين التربية والدخل القومي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1900 و 1956.

- تقليل التفاوت في الدخل والثروات: تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات من بين الأهداف الهامة التي يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها حتى يتخلص المجتمع من المشاكل والإضرابات الخطيرة التي قد تعصف به.

- تعديل الترتيب النسبي للاقتصاد القومي: وذلك بتغيير طابعه التقليدي كما ينبغي أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى التقليل من سيطرة قطاع اقتصادي على حساب القطاعات الأخرى بل يكون هناك توازن واهتمام بكل قطاعات الاقتصاد القومي.

التنمية الاجتماعية:

يقول محمود الكردي أن التنمية الاجتماعية هدف معنوي لعملية ديناميكية تتجسد في إعداد وتوجيه الطاقات الاجتماعية وتزويد الأفراد بقدر من الخدمات الاجتماعية العامة كال التعليم والصحة والإسكان والنقل والمواصلات... إلخ، يتيح لهم هذا القدر فرصة المساهمة والمشاركة في النشاط الاجتماعي والاقتصادي المبذول وذلك لتحقيق الأهداف المنشودة³.

وتهدف التنمية إلى رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي وحل المشكلات الناجمة عن التخلف وتهيئة فرص جديدة للعمل لأفراد المجتمع والانتفاع الكامل بكل الإمكانيات والموارد وتهيئة طاقات أفراد المجتمع لاستغلال موارد بيئتهم لإحداث التغيير، فهي إذن تهدف إلى استثمار الموارد البشرية في المجتمع، وتحسين الوضع المادي للمجتمع.

ويذهب محي الدين صابر في تعريفه للتنمية الاجتماعية على أنها عبارة عن أسلوب حديث للعمل الاجتماعي يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة البيئة المحلية بهذا الأسلوب، إن لم يكن ذلك الوعي قائما، وتنظيمه وتحريكه إن كان موجودا... ثم بدعوة أعضاء البيئة المحلية جميعهم إلى المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ للمشروعات والبرامج الإنمائية.

دور التربية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

إن رفع مستوى الحياة من الوجهة الاجتماعية والاقتصادية متوقف أولا وقبل كل شيء على التعليم أي على تعهد الثروة الكامنة في البشر. فالمشاريع الاقتصادية مهما كان نوعها ومجالها لا تقوم وحدها ولكنها تركز على ما توفر من خبرة فنية وكفاءة تقوم بتشغيلها و.....تنظيم إنتاجها.

الأهمية الاجتماعية للتعليم:

تتلخص الأهمية الاجتماعية للتعليم فيما يلي:

1. ينتج التعليم العناصر القيادية للمجتمعات الإنسانية عبر مراحل تطورها المختلفة وهي القيادات التي تقوم على تطوير كافة مجالات العلم والمعرفة فيها.
2. ينتج التعليم الإنسان المتحضر القادر على استيعاب الحديث من الأساليب الحياتية والمعارف التكنولوجية، المحارب للأفكار التقليدية.
3. يقوم التعليم بالارتفاع بمكانة الإنسان وإنسانيته وزيادة قدرته على التمتع بحياته وذلك من خلال ما يتوفر له من زاد نفسي..... يجده فيما يصل إليه من تراث فكري وحضاري وما يحصل عليه من أدوات تكنولوجية ووسائل ترفيه وراحة.
4. يقلل التعليم من حدة الفجوة الحضارية في المجتمع، وبالتالي يقلل من الفروق بين مختلف الطبقات وما يحصل عليه من دخول.
5. يوفر التعليم في المجتمع جوا ثقافيا يرفع من مستويات ورغبات الأفراد ويعينهم نحو تحقيق هذه الرغبات.

6. يحرر التعليم الأفراد ويزيد من طموحهم نحو الصعود في السلم الاجتماعي ويساعد الأفراد والمجموعات على السعي لتحسين أوضاعهم الاجتماعية.

7. يحفز التعليم الأفراد للتقدم ويجعلهم أكثر استعدادا لتقبل التغير والرغبة فيه.

وقد لخص حامد عمار في كتابه: "اقتصاديات التربية" العائد الاجتماعي للتعليم كما يلي: "إن من أهداف التعليم أنه يكسب الناشئة قدرا مشتركا من الثقافة القومية ويزودهم بمقدار من المعلومات والمفاهيم والقيم التي تمكنهم من التعاون في تحقيق حياة منظمة في تعاملهم الشخصي والاجتماعي"

وقد أصبح التعليم أداة للتماسك القومي والاجتماعي، هذا فضلا عن أن من أهم نتائج التعليم الاجتماعي تمكين الأفراد من القدرة على التفكير الخلاق الذي يطور مجالات الحياة الاجتماعية ونظمها وقيمها، وبذلك يسهم التعليم في تطوير الفكر ونظم الحياة الاقتصادية والاجتماعية و الأسرية والوعي بالحقوق والواجبات والوعي بالصور المتجددة لعلاقة الإنسان بالإنسان، وهذه كلها أمور جوهرية في سير حياة المجتمع ف حاضره ومستقبله.

التنمية الشاملة:

تهدف إلى رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي وحل المشكلات الناجمة عن التخلف وتهيئة فرص جديدة للعمل لأفراد المجتمع والارتفاع الكامل بكل الإمكانيات والموارد وتهيئة طاقات أفراد المجتمع لاستغلال موارد بيئتهم لإحداث التغيير. فهي إذن تهدف إلى استثمار الموارد البشرية في المجتمع، وتحسين الوضع المادي له.

إن رفع مستوى الحياة من الوجهة الاجتماعية والاقتصادية متوقف أولا وقبل كل شيء على التعليم أي على تعهد الثروة الكامنة في البشر. وتعرف كذلك على أنها تحسين لشروط

معيشة الطبقات الشعبية اقتصاديا واجتماعيا، وهي تفرض تراجعا ملحوظا للفقر والجهل والمرض والجوع والبطالة والظلم والجور والفساد.

بالنسبة للتنمية الاقتصادية فهي عملية الانتقال من وضع التخلف إلى وضع التقدم فهي تعني إحداث تغييرات جوهرية في الهياكل الاقتصادية للمجتمع (هياكل الإنتاج والاستهلاك والتوزيع والاستثمار) بهدف إحداث معدلات نمو متزايدة للاقتصاد القومي إلى جانب التغييرات اللازمة للنمو الاقتصادي.

أما التنمية الاجتماعية فهي هدف معنوي لعملية ديناميكية تتجسد في إعداد وتوجيه الطاقات البشرية الاجتماعية، وتزويد الأفراد بقدر من الخدمات الاجتماعية العامة كالتهليم والصحة والإسكان والنقل والمواصلات... إلخ مما يتيح لهم هذا القدر فرصة المساهمة والمشاركة في النشاط الاجتماعي والاقتصادي.

التعليم والتنمية: دور رأس المال البشري:

في مواجهة العولمة، تقدم التربية المهارات الأساسية للتأقلم مع المتطلبات المستجدة واحتياجات البيئة الجديدة. ففي المجتمعات سريعة النمو لا يوجد مجال للجمود أو لبطء الاستجابة، ويتعين على مؤسسات التربية والتعليم أن تكون مرنة..... وسريعة في الأداء وتحرير مخرجاتها..... بفعالية.

وتقوم التربية بزيادة القمة المضافة ك رأس المال البشري من حيث هو مخزون المعارف العقلية التي تتم ترجمتها إلى مهارات بارعة تحقق الاكتشافات وتحولها إلى تطبيقات تكنولوجية جديدة أو تقدم بالإدارة الكفؤة للقوة العاملة والمواد على حد سواء.

كذلك تقوم التربية بتسليح الناس بالمعرفة التي تشكل الوقود المحرك للتنمية بأبعادها المختلفة لا سيما زيادة الإنتاج والدخل وإزالة الفقر. كما توفر القدرات القيادية اللازمة لعملية اتخاذ القرار في الوقت ذاته تساعد التربية في سرعة ظهور أصحاب المبادرة ورواد

الأعمال وفي تحويل المجتمع إلى مجتمع معلومات قادر على خلق ديموقراطيات حديثة متسلحة بالفكر الحر والإبداع وحركة التعبير ذلك أن التسليح بالتعليم يطلق العنان للطاقات البشرية للولوج إلى الآفاق الجديدة سواء على المستوى الاقتصادي ككل أو على المستوى الاقتصادي الجزئي ولتحريك عجلة الأعمال إلى مستويات جديدة من التنمية.

إن التربية التي نريدها لأجيالنا المستقبلية هي تلك التربية التي تقوم ببناء المعرفة البناءة والمهارات بشكل مستمر كذلك يجب أن تكون ذات كفاءة ومرونة وقدرة على إحداث الطفرة في التغيير حتى تتمكن من التجاوب مع الحاجيات الناشئة لأول مرة في الاقتصاد والمجتمع. كما يجب أن تتصف بالتنوع العالية ذات الصلة بقضايا المجتمع الحيوية.

ما هو عائد أو مردود التعليم؟

لقد قام في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول المتقدمة العديد من الدراسات والبحوث في هذا الموضوع وهي في جملتها تؤكد حقيقة واتجاهها عاما تؤكد على العلاقة الإيجابية بين التعليم بمختلف مراحله وأنواعه بين النمو الاقتصادي والاجتماعي وتحاول بعض الدراسات تصنيف عوائد التعليم إلى عوائد استهلاكية (مثل إعطاء فرصة للأباء لارتياح من متاعب البناء بإرسالهم إلى المدرسة أو استمتاع بعض الأطفال بالحياة المدرسية) وعوائد رأسمالية (مثل زيادة القدرة الإنتاجية لدى الفرد، واكتسابه مهارة أو عادة القراءة) وكذلك إلى عوائد فردية وعوائد اجتماعية ثم إلى عوائد مالية و عوائد غير مادية:

- إن التعليم والتدريب يزود بنية المهن بالمهارات الفنية والإدارية اللازمة للنماء الاقتصادي والاجتماعي في مختلف المجالات.
- إن التعليم ما يعده من علماء ومهندسين وفنيين وتكنولوجيين على درجة عالية من الكفاءة والمهارة في البحث والتصميم والتجريب والتطبيق، يني القدرة الذاتية العلمية والتكنولوجية التي هي أساس كل نماء وتقدم حاضرا ومستقبلا في المجتمعات.

- إن التعليم ينمي القدرة الابتكارية، ذات الأثر المضاعف في النماء والتقدم، في الأفراد الذين يتخرجون فيه، فيزداد المجتمع بهم اندفاعا عن طريق التقدم والتجديد.
- إن التعليم يزيد قدرة الإنسان على اختيار عمله وعلى استقراره وتكيفه الوظيفي وعلى الرضا عن هذا العمل والاستمتاع به.
- التعليم ينمي في الفرد القدرة على الادخار والاقتصاد والاستثمار وحسن الإنفاق والمحافظة على ثروته بيئته.
- التعليم يمكن الفرد من الاطلاع بنفسه ببعض مهامه المالية والاقتصادية كما يمكنه من ممارسة بعض الأنشطة العملية والاقتصادية داخل بيته ولخدمة أغراضه الشخصية مما يوفر عليه تكلفة العمالة الخارجية.
- إن التعليم يزيد رصيد الفرد والمجتمع من المعلومات التي تتوقف قيمتها وعائدها على جدواها وفائدتها ومهارات تطبيقها في الحياة.
- إن التعليم يزيد وينمي قدرة الفرد على الاطلاع والقراءة، كما يزيد من قدرته على التفكير والوصول إلى مصادر المعرفة.
- التعليم يزيد قدرة المرء على فهم نفسه وتحقيق ذاته ومل يتصل بذلك من تعرف على ميوله ومواهبه واستثماره لهذه المواهب واستمتاعه بوقت فراغه.
- التعليم يؤدي إلى زيادة قدرة الفرد على فهم الآخرين والتفاهم معهم والتعامل والتعاون وإياهم.
- التعليم يزيد فهم الفرد وتقديره لثقافته وثقافة الإنسانية جمعاء وينمي ذوقه الفني.
- التعليم ينمي في الفرد القدرة على التغير وتقبله، والإسهام في إحداثه والتكيف مع مستلزماته.
- التعليم يحفظ قيم المجتمع.

- التعليم يسهم في الحركة الاجتماعية الأفقية والرأسية وفي تذويب الفوارق بين الطبقات ما دامت هناك سياسة اجتماعية اقتصادية وإرادة سياسية وتربوية تحرص على ذلك.
 - التعليم يمكن الفرد من أن يصبح قادرا على المعيشة المسؤولة في أسرته وعلى الإسهام في تنظيم هذه السرة وتطوير أحوالها.
 - إن التعليم يساعد على تحسين المستوى الصحي الفردي وذلك لاتساع.....العادات الصحية والوقاية والعلاج وحسن التغذية.
 - التعليم يسهم ف تصميم وتنفيذ سياسة مكانية تنسجم مع مطالب التنمية.
 - التعليم يزيد من التزام الفرد وارتباطه ببيئته وقضاياها والمشاركة في أنشطتها وفي خدمتها.
 - التعليم يزيد من قدرة الفرد على الاضطلاع بنشاطه السياسي الفعال وعلى الممارسة الديمقراطية السلمية وعلى القدرة على اتخاذ القرارات العقلانية وعلى الالتزام بالصالح العام.
 - إن التعليم بما يصنعه من جيل متعلم في الحاضر يتيح فرصا أفضل لتعليم الأجيال التالية.
 - إن التعليم إذا أحسن توجيهه يسهم في نشر السلام والتفاهم الدولي على أسس الحرية والعدالة والمساواة.
- هذه خلاصة للدراسات والبحوث المتعلقة بالعلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المراجع:

1. جواد غالي، مؤتمر استراتيجية العمل الاقتصادي المشترك، جامعة الدول العربية 1978.
2. حامد عمار، في اقتصاديات التعليم 1957، القاهرة دار المعرفة، مصر.
3. حامد عمار، في اقتصاديات التعليم 1957، القاهرة دار المعرفة، مصر.
4. سيف الدين فهمي 1997، التخطيط التعليمي أسسه وأساليبه ومشكلاته، ط 6 مكتبة الأنجلو المصرية- القاهرة.
5. صلاح الدين ناصف 1969 نظرية التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية القاهرة.
6. عبد الغني النوري 1988، اتجاهات جديدة في اقتصاديات التعليم.
7. عدنان بدر الدين 1977، الموارد البشرية والنمو الاقتصادي في البلدان العربية، صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء للإمارات العربية المتحدة.
8. عمر محمد خلف 1986، أساسيات الإدارة والاقتصاد في التنظيمات التربوية، دار السلاسل، الكويت.
9. فاروق العادلي- دراسات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
10. كامل بكري 1986، التنمية الاقتصادية دار النهضة العربية، بيروت.
11. كامل بكري 1986 التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية بيروت.
12. كساب على ترشيد الاقتصاد والجزائري والسياسة الصناعية، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد اقتصاد جامعة الجزائر.

13. محمد أحمد الغنام، المدرسة المنتجة في التربية الجديدة عدد 24 سنة 10، اليونسكو- بيروت
14. محمد العمادي التنمية الاقتصادية والتخطيط 1968، مطبعة دار الحياة دمشق.
15. محمد منير مرسي وعبد الغني النوري 1977.
16. محمد منير مرسي وعبد الغني النوري.
17. محمد نبيل نوفل التعليم والتنمية الاقتصادية 1979 مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة.
18. محمد وجيه الصاوي وآخرون، المدخل إلى العلوم التربوية 1996.
19. محمود الكردي 1977، التخطيط للتنمية الاجتماعية، دار المعارف، مصر.
20. محي الدين صابر 1983، قضايا المجتمع والتنمية في المجتمع العربي، الدار التونسية للنشر، تونس.
21. مستقبلات 82 المجاد 22 عدد 2، 1992.
22. ناصف ثابت 1983 أهداف واتجاهات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في دول الخليج العربي ودور قطاع الخدمات فيها، مجلة التربية المستمرة عدد 6 سنة 4 المنظمة العربية للتربية.